الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

وزارة الاستثمار

قرار رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٦ (*)

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاتها ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة رقم (١٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ ، النص التالى :

« يكون الترخيص بمزاولة أحد أنشطة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية مقابل رسم يدفع للهيئة مقداره عشرة آلاف جنيه عن كل نشاط ، وبحد أقصى ثلاثون ألف جنيه فى حالة مزاولة أكثر من نشاط » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠٦/١/١٩

(*) الوقائع المصرية - العدد ٢٠ - فى ٢٠٠٦/١/٢٩

وزارة الاستثمار

قرار رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٦

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاتها ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة رقم (١٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ ، النص التالى :

« يكون الترخيص بمزاولة أحد أنشطة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية مقابل رسم يدفع للهيئة مقداره عشرة آلاف جنيه عن كل نشاط . وبحد أقصى ثلاثون ألف جنيه فى حالة مزاولة أكثر من نشاط » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠٦/١/١٩

وزير الاستثمار

د / محمود محيى الدين

١-٥ السوق الرسمية :

فيما يلى الخصائص التى تتسم بها السوق :

- يمكن تنفيذ الأوامر جزئيًا ما لم تكن («أوامر التنفيذ الفورى أو إلغاء» أو «كل الكمية أو إلغاء») .
- أوامر البيع سوف تؤدى إلى تجميد الأسهم موضع الأمر فى نظام الحفظ والكمية المجمدة لن يتم تحريرها إلا بعد إلغاء الأمر .
- يجب أن تتضمن كافة أوامر الشراء والبيع الرمز الكودى للمستثمر والذى يتم طلب تسجيله بواسطة شركة تداول الأوراق المالية قبل جلسة التداول . وفيما يلى أولويات تنفيذ وتوفيق الأوامر :

أولا - أوامر الشراء يتم توفيقها وتنفيذها طبقًا للتسلسل الوارد فى دفتر الأوامر وطبقًا لأقل سعر . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن كل أوامر الشراء يجب أن يتم توفيقها مع أوامر البيع طبقًا للتسلسل للأوامر فى القائمة وطبقًا لأعلى سعر .

ثانيا - إذا كان هناك أمران أو أكثر بنفس السعر ، فإن الأمر ينفذ طبقًا لأولوية وقت تسجيله .

- سعر التداول هو سعر أول أمر مسجل طبقًا لأولوية الوقت .

مثال : إذا كان أفضل سعر شراء هو ١٥ وأفضل سعر بيع هو ١٤ فإن سعر التداول هو سعر أقدم الأوامر حسب أولوية الوقت .

- بعد تنفيذ الأوامر ، فإن كلا الطرفين يتم الإعلان عنهما ويتم توفير البيانات الخاصة بالعملية (الرمز الكودى للورقة المالية والوقت والسعر والكمية المنفذة) ، والاستثناء هو اسم المستثمر ورمزه الكودى واسم السمسار .
- يتم توفيق أوامر السوق وتنفيذها مباشرة طبقًا لأفضل سعر متاح فى ذلك الوقت ، بمعنى أن أمر الشراء الذى يتم تنفيذه بسعر السوق يجب أن يوفق مع أوامر البيع بأقل سعر والعكس صحيح .